تجارة القطن في الدنيا

اهم شيء لدى اهالي هذا القطر زرع القطن وثمنهُ لان الحبوب التي تزرعها لا تكاد تكفي السكان طعاماً والفول والبرسيم لا يكادان يكفيان المواشي علفاً والخضر والبقول والفواكه على انواعها لا تكفي السكان فلم يبقَ الاَّ القطن يوفي ثمنهُ ربا دين الحكومة وثمن البضائع التي تجلبها من اوربا

واهمُّ شيء لدى الدول الراقية الآن فتح الاسواق لتاجرها فتراها تبني الاساطيل وتعبئُ الجيوش وترفد السفراء وترسل الرواد والجواسيس وتخابر وتخاطل وتلطف وتتوعد كل ذلك لكي تروّج بضائع رعاياها وتوفّر مكاسبهم. ونحن في هذا القطر لا نفعل شيئاً من ذلك حتى الآن بل قد اتفق لنا ان زرعنا قطناً مطلوباً لذاته في معامل اوربا واميركا فتبتاعهُ كلهُ منا سنة بعد سنة على اختلاف كبير بينها. فانكلترا وحدها تبتاع نصفهُ وسائر الدول النصف الآخر. وقد قُدّر ثمن القطن الذي صدر من القطر المصري في العام الماضي بنحو ٢٣ مليوناً من الجنيهات اشترت منهُ انكلترا وغيرها من الدول ما ترى ثمنهُ في هذا الجدول وهو بالجنيهات المصرية

انكلترا واملاكها في الشرق الاقصى	١١ ٠٥٦ ٢٤١ جنيهاً
المانيا	٠٢ ٠٧١ ٣٩٧ »
الولايات المتحدة الاميركية	٠٢ ٠٢٢ ١٤٣ »
فرنسا والجزائر	٠١ ٩٨٨ ٤٣٥ »
روسيا	٠١ ٧٧١ ٣٧٧ »
النمسا والمجر	٠١ ١٩١ ٦٥٢ »
سويسرا	٠١ ٠٠٤ ٣٩٦ »
ايطاليا	٠٠ ٧٦١ ٤٣٥ »
اسبانيا	٠٠ ٥٣٩ ٧٢٧ »
الصين	٠٠ ٣٦٢ ٥٠٧ »
بلجكا	٠٠ ٠٢٦ ٨٦٩ »
تركيا	٠٠ ٠٠٥ ٦٥٣ »

وهذه الممالك تشتري قطننا مع انهُ اغلى من القطن الهندي والاميركي لكي تغزلهُ وتنسج

منهُ المنسوجات الدقيقة او المتينة الغالية الثمن وتشد به القطن الهندي او الاميركي الرخيص الثمن . فهل تستمرُّ الحال على هذا المنوال ولا يقل طلبها للقطن المصري او هل يزيد بزيادة ما يزرع منهُ في هذا القطر وهل تبقى تفضّل القطن العفيفي الغالي الثمن على القطن الاشموني وهو ارخص منهُ . واذا فرض ان قلّت حاجتها الى القطن المصري او الى العفيفي منهُ افلا يمكن ان نجد سبيلاً لنسج قطنها كلهِ او بعضهِ . هذه المسائل من اهم ما يمس معايش السكان في هذا القطر ومرادنا ان نذكر بعض الحقائق المتعلقة بها تمهيداً لحلها او للبحث فيها

المسألة الاولى

هل تستمر الحال على هذا المنوال ولا يقل الطلب على القطن المصري او هل يزيد بزيادة ما يزرع منهُ في هذا القطر

يبلغ محصول القطن المصري الآن نحو سبعة ملايين من القناطير وقد يزيد احياناً حتى يبلغ سبعة ملايين ونصف مليون او ينقص حتى يصل الى ستة اوخمسة . والظاهر ان متوسطهُ لا يقل في المستقبل عن سبعة . ويبلغ محصول القطن الاميركي ١٢ مليون بالة الى ١٤ او ١٥ ولا يبعد ان يكون متوسطهُ في المستقبل القريب ١٤ مليون بالة اي ٧٠ مليون قنطار فيكون محصول القطر المصري مساوياً لعشر المحصول الاميركي لا غير

اما المحصول الاميركي فالاعتماد في استعمالهِ على انكلترا وعلى اميركا نفسها . فانكلترا تقطع منهُ نحو اربعة ملايين بالة وسائر اوربا واسيا نحو مليوني بالة وما بقي يستعمل في اميركا نفسها . وقد زاد محصولهُ سنة فسنة ولكن الزيادة تستعمل في الولايات المتحدة نفسها وقلما يصدر شيء منها فان معامل القطن فيها تزيد سنة فسنة عدداً واتقاناً فتزيد مقطوعيتها من القطن كما ترى في هذا الجدول

سنة	١٨٦٠	استعملت معامل الولايات المتحدة			٨٤١٩٧٥	بالة
«	١٨٧٠	«	«	«	١٠٢٦٥٨٣	«
«	١٨٨٠	«	«	«	١٨٦٥٩٢٢	«
«	١٨٩٠	«	«	«	٢٦٠٤٤٩١	«
«	١٩٠٠	«	«	«	٣٦٠٣٥١٦	«
«	١٩١٠	«	«	«	٤٥١٦٧٧٩	«

ولا يبعد ان تستعمل هذا العام من الموسم الاخير خمسة ملايين بالة او ستة ملايين بالة ومما يجب الانتباه لهُ ان مقطوعية معامل اميركا تزيد على هذه النسبة ولكن ما تفزلهُ

ونسجهُ لا تصدر منهُ الاَّ القليل فقد بلغ ثمن ما عملتهُ سنة ١٩١٠ نحو ١٢٦ مليون جنيه ولكنها لا تصدر من المغزولات والمنسوجات في السنة الاَّ ما يساوي اربعة ملايين او خمسة ملايين من الجنيهات . وصناعة الغزل والنسج رابحة جدًّا عندها مع غلاء اجور العمال لانها تستعمل آلات متقنة كثيرة العمل قليلة النفقة فقد تقدم ان ثمن ما نسجتهُ سنة ١٩١٠ بلغ ١٢٦ مليون جنيه وكان القطن اربعة ملايين ونصف مليون من البالات او ٢٢ مليونًا ونصف مليون من القناطير فاذا فرضنا ثمن القنطار ٣ جنيهات بلغ ثمنها ٦٧ مليونًا فيبقى من ثمن المنسوجات ٦٠ مليونًا من الجنيهات . وقد بلغت اجور العمال كلهم حينئذٍ ٢٦ مليونًا من الجنيهات فبقي لاصحاب المعامل ٣٤ مليونًا ربحًا لهم وربما لاموالهم او اكثر من ٢٧ في المئة . فلا يحتمل ان يتركوا الاسواق الخارجية من غير ان يرسلوا اليها بضائعهم التي تزيد عن مقطوعية بلادهم ولا يحتمل ان يقتصروا على ما عندهم من المعامل للغزل والنسج اذا استطاعوا ان ينشئوا غيرها و يبيعوا منسوجاتهم بشيء من الربح . ولذلك يقدّر الخبيرون ان معامل الغزل والنسج في الولايات المتحدة ستزيد زيادة مطردة سنة بعد سنة حتى تكفي لكل القطن الاميركي او لاكثرهِ فلا يبقى لدى المعامل الانكليزية قطن كاف لتشغيلها وعليهِ يهتمُّ الانكليز الآن اهتمامًا كبيرًا بزرع القطن في كل ممتلكاتهم حتى يستغنوا بهِ عن القطن الاميركي حالما تكثر المعامل الاميركية ويتعذر عليهم جلب القطن من اميركا . فحاجة انكلترا الى القطن المصري لا يحتمل ان تنقص بل المرجح او المؤكد انها ستزيد سنة فسنة

ثم ان ثمن مصنوعات المعامل الانكليزية نحو مئة مليون جنيه في السنة وقيمة مصنوعات المعامل الاميركية ١٢٦ مليون جنيه كما تقدَّم مع ان عدد العمال في المعامل الانكليزية نحو ٥٣٠ الفًا وفي المعامل الاميركية نحو ٣٨٠ الفًا فقط اي ان عدد العمال في المعامل الانكليزية اكثر منهُ في المعامل الاميركية بمئة وخمسين الفًا واما قيمة مصنوعات المعامل الاميركية فاكثر من قيمة مصنوعات المعامل الانكليزية بنحو ٢٦ الف جنيه وما ذلك الاَّ لان آلات المعامل الاميركية اتقن واصلح من آلات المعامل الانكليزية . ولا بدَّ من ان تبدل المعامل الانكليزية آلاتها بآلات مثل آلات المعامل الاميركية وحينئذٍ تزيد مقطوعيتها عمَّا هي عليهِ الآن وتزيد حاجتها الى القطن

وزد على ذلك ان بلدانًا كثيرة انشأت المعامل لغزل القطن ونسجهِ . ومقطوعيتها منهُ تزيد رويدًا رويدًا فقد اشترت اليابان قطنًا لمعاملها سنة ١٨٩١ بنحو ٧٠٠٠٠٠ جنيه ثم زاد ما اشترتهُ في السنين التالية زيادة فاحشة حتى بلغ نحو ٦ ملايين جنيه سنة ١٩٠٠

ونحو ١٦ مليون جنيه · ١٩١٠ · وقس على ذلك المانيا وروسيا والنمسا وايطاليا وسويسرا فانها كلها آخذة في انشاء المعامل لغزل القطن ونسجهِ · واذا فتحت اسواق الصين كلها للمنسوجات القطنية واسواق اواسط افريقية تضاعفت المقطوعية وزاد الطلب على القطن

ودخول اليابان في هذا المعترك سيدعو الى دخول الصين فيهِ قريباً · واجور العمال في البلادين رخيصة جداً فلا يحتمل ان تغلو المنسوجات في المستقبل الاَّ الغلاء الذي يقضي بهِ رخص الذهب · وعليهِ لا يحتمل ان تتسع زراعة القطن الاميركي كثيراً لغلاء اجور عمال الزراعة في اميركا · وقس عليها كل البلدان التي يقطنها الاوربيون ولو كانت من مستعمراتهم لان خدمة القطن تقتضي اعمالاً يدوية كثيرة تحول دون رخص ثمنهِ او اتساع زراعتهِ · فيبعد عن الاحتمال ان يقلَّ الطلب على القطن المصري ولو زاد مقدارهُ كثيراً بل المرجح ان يزيد الطلب عليهِ رويداً رويداً ولو بزيادة المقطوعية الطبيعية الناتجة عن ازدياد السكان وفتح الاسواق المقفلة الآن

(٢) هل تبقى المعامل تفضل القطن العفيفي على الاشموني

قلنا ان معامل اميركا ستستهلك القطن الاميركي كلهُ او اكثرهُ فاذا تمَّ ذلك واحتاجت المعامل الانكليزية الى قطن يقوم مقام ما تستوردهُ الآن من اميركا فهي انما تحتاج الى قطن رخيص يقوم مقام القطن الاميركي لان اكثر مصنوعاتها يرسل الى الهند والصين وافريقية ولا يستعمل منها في انكلترا نفسها الاَّ ما يساوي نحو عشرين مليون جنيه والباقي يرسل الى البلدان الاخرى فيرسل الى الهند ما ثمنهُ ٢٥ مليوناً من الجنيهات والى الصين ما ثمنهُ عشرة ملايين وهذه كلها تقريباً مما ينسج من القطن الاميركي الرخيص الثمن · فاذا قلَّ هذا القطن عن معامل انكلترا واحتاجت الى ما يقوم مقامهُ فهي انما تحتاج الى قطن رخيص نوعاً كالقطن الاشموني · ومثلها اليابان التي اخذت منسوجاتها الآن تزاحم المنسوجات الاميركية في اسواق الهند والصين فقد تقدم انها ابتاعت سنة ١٩١٠ من القطن ما ثمنهُ ١٦ مليوناً من الجنيهات وقد غزلتهُ ونسجتهُ واصدرت من الغزل ما ثمنهُ اربعة ملايين ونصف من الجنيهات ومن المنسوجات القطنية المختلفة ما ثمنهُ مليونا جنيه وما بقي لمقطوعية البلاد · وقد كان فيها عشرة آلاف مغزل سنة ١٨٨٢ فصار فيها الآن اكثر من مليوني مغزل واكثر مغازلها وآلاتها من النوع الاميركي المتقن · واذا سارت على هذا النمط من التوسع في صناعة الغزل والنسج فلا يبعد ان تصير تستورد المقادير الكبيرة من القطن المصري ولكن يكون اكثر طلبها للقطن الرخيص لا للغالي لان مصنوعاتها تباع في الصين والهند

(٣) ألا يمكن ان نجد سبيلاً لنسج قطننا كلهِ او بعضهِ

لقد تكرَّر هذا السؤال مراراً ولما افلس معمل القطن المصري الذي انشئ في القاهرة رسخ في الاذهان ان نسج القطن المصري في القطر المصري ضرب من المحال . ولكن يظهر لدى أمعان النظر ان فشل المعمل المشار اليهِ نتج عن ثلاثة اسباب الاول اضطرار اصحابهِ الى دفع ضريبة على مصنوعاتهِ . وقد أُلغي هذا الامر الآن . والثاني جفاف هواء القاهرة فتتولد فيهِ كهربائية كثيرة تتدافع بها الياف القطن وتتناثر ويمكن اصلاح ذلك بانشاء المعامل كلها في الاسكندرية او نحوها من الثغور البحرية الرطبة الهواء . والثالث قلَّة دأب العمال المصريين في العمل . وهذا في ظننا عرض مفارق لانهم يعملون في وابورات الحليج بما يلزم من الدأب . بقي امر رابع وهو ان المعامل المصرية لا تستطيع ان تناظر معامل اوربا الاَّ اذا نسجت منسوجات رخيصة الثمن من قطن رخيص الثمن لان تجارنا لا يجلبون الاَّ البضائع الخفيفة الرخيصة على ما يظهر . هذا الداء دواؤهُ ان يفهم الناس ان البضاعة الجيدة المصنوعة من القطن المصري الغالي الثمن تفيد اضعاف ما تفيدهُ البضائع الرخيصة فتكون هي الرخيصة فعلاً فمتى تمَّ ذلك واحضرت آلات اميركية للغزل والنسج فلا يبعد ان يصير القطر المصري من الاقطار التي تنسج القطن وتتاجر بمنسوجاتهِ

وكل ما تقدَّم من الاحصاءات والحقائق منقول عن اوثق المصادر واحدثها فلا يستخفُّ بهِ ولا بما يبنى عليهِ من الاحكام واهمها اثنان الاول انهُ لا يخشى ان تقلَّ الحاجة الى القطن المصري ولو زاد مقدارهُ والثاني ان الحاجة ستزيد الى القطن الاشموني بنوع خاص

هذا وقد سنَّت الحكومة المصرية قانوناً من شأنهِ حمل الذين يزرعون القطن الاشموني في الوجه القبلي على ابطال زرعهِ وابدالهِ بالقطن العفيفي . فان ثبت ان محصول الفدان في الوجه القبلي من القطن العفيفي يساوي محصولهُ من القطن الاشموني قنطاراً لقنطار او يقاربهُ فهذا الابدال في مصلحة اصحاب الاطيان في الوجه القبلي ولا ضرر من القانون الذي سنتهُ الحكومة ولو كان تقييد الاخذ والعطاء قبيحاً لذاتهِ . ولكن اذا كانت اطيان الوجه القبلي لا تصلح الاَّ للقطن الاشموني فيكون من هذا القانون ضرر كبير ويجب الغاؤهُ والاستعاضة عنهُ بقانون آخر لمنع اختلاط تناوي القطن العفيفي بتناوي الاشموني . وسيثبتُ المستقبل ما يجب عملهُ من هذا القبيل